كتابة كوفية على حجر قبر ثابت بن يزيد في جفنة الابيض بمحافظة في العراق مؤرخة سنة ٦٤ هجرية (شكل ١٩)

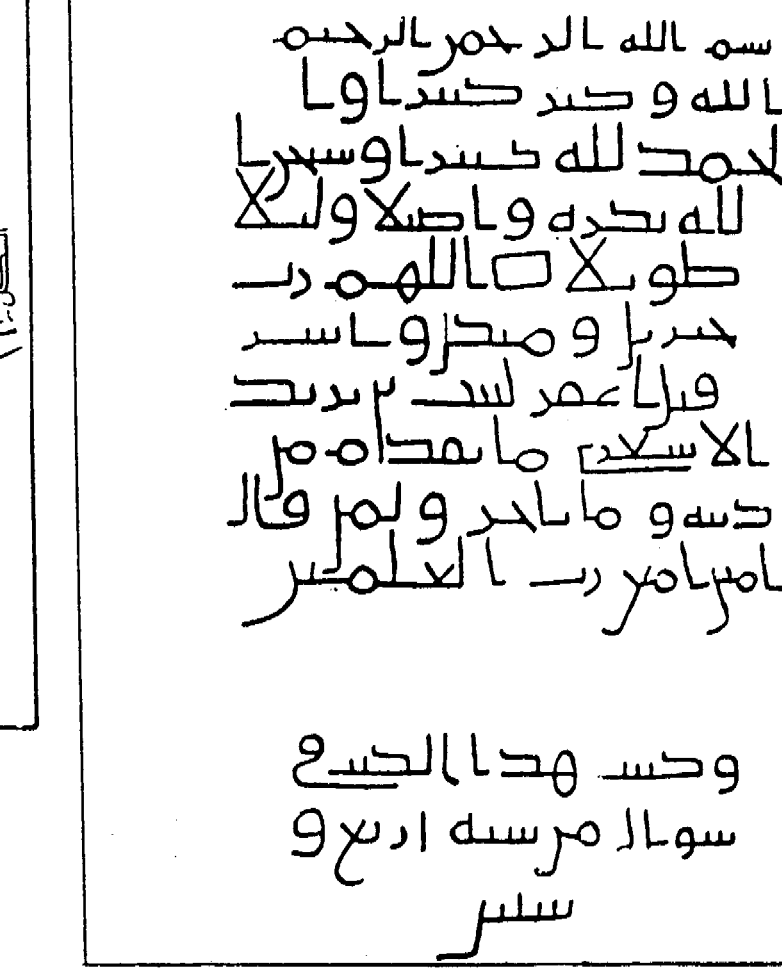

كتاب النبي الى منذر بن ساوا عامل كسرى على البحرين وقد حفظ في دمشق (شكل ١٨)

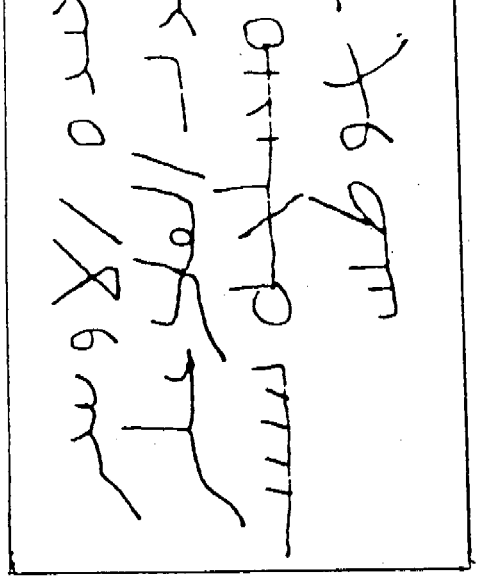

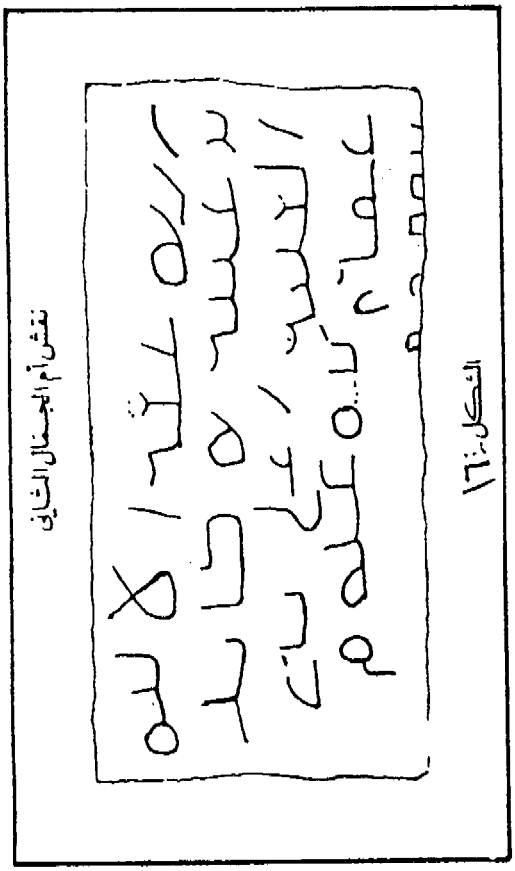

نقش أم الجمال الثاني

الشكل ١٦

الاشتقاق الإبدالي وأهميته في وضع المصطلح العربي

د.ممدوح محمد خسارة / سوريا

" الإبدال هو جَعْلُ حرفٍ بدل حرفٍ آخر في الكلمة الواحدة وفي موضعه منها" (1) .وهو ضربان صرفيّ ولغويّ (2).

- فالصرفيُّ إبدالُ حَرْفٍ بآخر لضرورةٍ صوتية طلباً للخفة وسهولة النطق كما في قولنا (ازدهر) إذْ أُبدلت الدال من التاء (افتعل) وأصل الفعل (ازتهر)؛ أوقولنا (كساء) إذ أُبدلت الهمزة من الواو، وأصلها (كساو)(1). وهذا النوع من الإبدال لا أثرَ له في تنمية اللغة وتوليد ألفاظها. وإنما هو سلوك صوتي بحت. وهو مطّرد في حروفٍ بعينها عند التقائها بحروف أخرى يصعُب نطقُها متتالية دون تغيير يقع على أحدها.

- أما اللغويُّ فهو جعل حرفٍ بدل آخر من الكلمة لغير ضرورة صرفية. وهو غيرُ مطّرد، كقولهم: هتَنت السماءُ وهتمت (4) أي أمطرتْ، وقولهم: الغَيْم والغَيْن (5). وهذا النوع من الإبدال ذوأثرٍ كبير في تنمية اللغة وتوليد مفرداتها. وهو مقصودُنا عند إطلاق الكلمة.

جاء في المزهر قولُ ابن فارس: " ومن سُنَن العرب إبدالُ الحروف وإقامةُ بعضها مقام بعض: مَدَحَه ومَدَهَه، وفرس رفَلٌ ورفَلٌ أي سابغ الذيل. وهو كثيرٌ مشهور... وممن ألف في هذا النوع ابنُ السكيت وأبو الطيب اللغوي (6).. والواقع أن كتابيهما الموسوم كل منهما بالإبدال هما مُعْتمدُ كل من يتصدّى لدراسة هذه الظاهرة، ومنهما استقى السيوطي جلَّ ما جَمَعه حول هذه الظاهرة في مزهره، وهما مطبوعان ومحققان لكن أول ما يلفت النظر فيهما أنهما جمعا الألفاظ التي وقع فيها إبدالٌ دون تفريق بين ما هو صرفيٌ أو لغوي.

" ولعل أولَ من خطر بباله أن يُسَمّي هذه الظاهرة اللغوية إبدالاً هو الأصمعي (216هـ)، وشاركه في هذه التسمية ابن السكيت (244هـ)، عندما سمى كتابه (القلب والإبدال). ثم جاء الزجاجي (340هـ) فألف كتاباً سماه (الإبدال والمعاقبة والنظائر)... وسمّى أبو الفتح بن جني كتابه في الإبدال (تعاقب العربية) (7). ولا ندري إن كان هذا الكتاب الأخير هو ما وعد به ابن جني في الخصائص من عزمه على شرح كتاب ابن السكيت في القلب والإبدال.

وممن عدَّ الإبدالَ اشتقاقاً من القدماء السكّاكيُّ (626هـ) وشبخه الحائكيّ (8). ومن المحدثين: طاهر الجزائري وضاحي عبد الباقي وعبد الله أمين وصبحي الصالح.

وكان الغالبُ على تعليل هذه الظاهرة لدى القدماء ردّها إلى اللّهجات أو لغات القبائل حسب تعبيرهم. "يقول أبو الطيب اللغوي في كتابه : ليس المرادُ بالإبدال أن العرب تتعمّد تعويض حرفٍ من حرف، وإنما هي لغاتٌ مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لعنيْن لمعنى

واحد حتى لا تختلفا إلا في حرفٍ واحد" (9). فعلى رأيهم يكون (صُلْب وصَلْب) بمعنى واحد لقبيلتين(10)، ومثله: أَرَقْتُ الماءَ وهَرَقْته(11). ومن الأدلة على تعليلهم اللهجي قول ابن جني: "وقد أُبدلت العينُ من الحاء في بعض المواضع، قرأ بعضهم: (عَتّى حين) يريد (حتى حين)(12)؛ ومن المعروف أن هذه قراءة عبد الله بن مسعود بلغة هذيل(13).

1) حروف الإبدال:

تباينت أقوالُ اللغويين حول الحروف التي تُبْدل، فقد ذكر أبو علي القالي في أماليه أنها اثنا عشر حرفاً (14). وجعلها ابنُ سيده في مخصّصه ثلاثة عشر حرفاً، وزادها غيره إلى أربعة عشر حرفاً(15). أما ابن مالك فقد ذكر في ألفيته أنها تسعة أحرف يجمعها قولهم (هدأت موطيا)(16)، لكنه عاد في (تسهيل الفوائد) فوضح الأمر مفرقا بين نوعَيْ الإبدال اللذين ذكرهما وهما الإبدال الصرفيّ المطّرد والإبدال اللغوي غير المطّرد، فقال رحمه الله: " يجمعُ حروفَ البدل الشائع في غير إدغام قولك: (لِجد صرفُ شَكِس آمن طي ثوب عزته). والضروريُّ في التصريف هجاء (طويت دائما). وعلامةُ صحّة البدليّة الرجوع في بعض التصاريف إلى المُبْدَل منه لزوماً أو غلبة، فإن لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصلين"(17). ويُفْهَم من كلام ابن مالك في التسهيل أن حروف الإبدال الصرفي ثمانية لا تسعة كما كان ذكر في ألفيّته، بإسقاط الهاء منها.وأن حروف الإبدال اللغوي هي اثنان وعشرون حرفاً، أي إنه استثنى من حروف الهجاء العربي كلّها سبعة أحرف هي: الحاء والخاء والذال والصاد والضاد والغين والقاف.

لكننا تَتَبَّعْنا كتابَ ابن السكيت في الإبدال، فوجدنا أنه أورد من الألفاظ ما يُثْبت وقوع الإبدال في كل الحروف حتى هذه الأحرف السبعة التي استثناها ابن مالك:

فمن إبدال الحاء ذكر حَبَش وهَبَش بمعنى جَمَع (18). ومن إبدال الخاء ذكر طُخْرور وطُحْرُور للسحابة، وحَشِيّ وخشيّ لليابس (19). ومن إبدال الذال أورد ذَرَق الطائر وزَرَق، والذّحادِح والذّحاذح(20)، للقِصار.ومن الصاد: صاف السَّهْم وضاف: إذا حاد عن هدفه (21). ومن الضاد: ضَلاضِل وصَلاصل لبقايا الماء (22). ومن الغين: غَلَث وعَلَث: وضع لطعامه العُلاثة وهي الإدام (23). ومن القاف: قَحَط وكَحَط وكَشَط وقَشَط (24).

يؤيد هذا الاستنتاج ما ذكره السيوطي من أن أبا حيان الأندلسي نقل عن شيخه أبي الحسن بن الصائغ قولَه: "وقلّما تجدُ حرفاً إلا قد جاء به البدلُ ولونا درأً"(25).

ولعل اختلاف اللغويين حول عدد حروف الإبدال مردُّه إلى تقدير كل منهم - بحسب ما وصل إليه - لنسبة شيوع الإبدال في كل حرف. والذي نُرَجحه أن الذين قللوا من عدد حروف الإبدال إنما كانوا يذهبون إلى أن ذلك هو ما اشتُهر منها و لم يكن كلامُهم على وجه التحديد والإحصاء، ولهم في ذلك بعضُ العذر فليست نسبة شيوعِ الإبدال واحدةً في كل الحروف، بل هي متفاوتةٌ تفاوتا شديدا، إذ إن بعضها لم يأتِ عليه من أمثلة الإبدال إلا كُلَيْمات، أما بعضها الآخر فتجاوزت حالات الإبدال فيها العشرات.

2) أنواع الإبدال:

قسم بعض الدارسين المعاصرين الإبدال أنواعا هي (26):

الإبدال الصَّرْفيّ الذي ذكرناه، والإبدال اللَّهْجي، كقولهم عَلجّ بدل عَلِيّ؛ والإبدال الشاذ كقولهم: هَرَحْتُ الدابة بدل: أرحْتُ الدابة؛ وإبدال الضرورة الشعرية كقولهم: ثَعَالي بدل: ثعالب وقولهم: سادي بدل سادس. وزاد غيرُه أنواعاً أُخَر منها (27): إبدال خَطَأ السمع نحو: عَبْهَلة وعَذْهَلة (28)؛ وإبدال التصحيف نحو العابر والغابر؛ وإبدال التضعيف نحو الخَرُّوب والخَرْنوب؛ وإبدال التعريب نحو الفُسْطاط والفُستاط؛ وإبدال التفخيم نحو: مَتّ ومَطّ؛ والترقيق نحو : غَلِط وغَلِتَ؛ وإبدال الإتباع نحو: حارّ بارّ وجائع نائع؛ وإبدال التّعاقُب نحو ألَّب وأرَّب؛ وإبدال الاختلاف نحو الصَّاعقة والصّاقِعة؛ وإبدال التَّوَهُّم نحو اقْتسره واعْتسره.

وهذه التقسيمات الفرعية تدخل كلها في إطار النوعين الرئيسيين اللذين ذكرنا وهما الصرفيّ واللغويّ.

إن إبدالات الضرورة الشعرية والتصحيف وخطأ السمع والتعريب والإتباع لاتهمنا في دراستنا هذه لأنها ليست من وسائل التوليد اللغوي. أمّا ما يهمنا فهو ما سوى ذلك مما يدخل كلّه في إطار سمّوه بالإبدال اللّهْجي خاصةً واللغوي عامة.

3) الإبدال وأثره الدلالي عند القدماء:

درج بعض اللغويين على تقديم الألفاظ الإبدالية وكأنها من مرادفات ألفاظها الأصليّة. وممن ذهب هذا المذهب أبو الطيب اللغوي إذْ قال - كما قدمنا-: "ليس المرادُ بالإبدال أن العرب تَتعمّد تعويض حرفٍ من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لاتختلفا إلا في حرفٍ واحد"(29). وبُني على هذا الفهم للإبدال أن ذهب لغويون قدماء إلى عد كل أشكال الإبدال مساعيَّة، ويعبر عن هؤلاء قول ابن جني: "فنحن نتّبعهم في الإبدال ولا نقيسُه، إلا أن يضطر امرؤٌ إلى الدخول تحت القياس والقول به"(30).

إننا لانؤيد ما ذهب إليه بعض اللغويين القدماء من أن الإبدال لم يكن له من عمل إلا الترديف أي توليد المترادفات؛ فلقد أدّى بنا استقراء عدد من كتب اللغة ومعجماتها ولا سيما معجمات الموضوعات إلى نتيجة مفادها أن الإبدال كان وسيلة اشتقاقية لتوليد ألفاظ جديدة تحمل معاني تَنْويعيَّة على المعنى العام للكلمة الأصلية التي وقع فيها الإبدال. ونحن ذاكرون شواهد تراثية على سبيل التمثيل لا الحصر:

ا - لم يغفل ابن السكيت صاحب أول كتاب في الإبدال عمّا يحمله الإبدال من تنويعات على المعنى العام؛ يقول في باب النون واللام: "يقال: هتَنَت السماء تهتُن تَهْتانا، وهَتَلَت تَهْتالاً، وهُنّ سحائبُ هُتُن وهُتُل، وهو فوق الهَطْل"(31).

ب - قال الفارابي في ديوان الأدب:" الشازب الضامر من الإبل وغيرها... والشاسب أشدُّ ضموراً من الشازب"(32).

ج - ولعل أكثر مَن أشار إلى ما يحمله الإبدال من تنويعات على المعنى الواحد هو أبو منصور الثعالبي في كتابه (فقه اللغة). ومما ورد فيه " حَزَّ اللحمَ وجزَّ الصوفَ"(33) وكلاهما تنويع خاص على معنى القطع العام. ومثله أيضا: "القَصْم: كَسْر الشيء حتى يَبين،

والفصْم: كسره من غير بيْنونة" (34). ومنه: " إذا أخرج المكْروبُ أو المريض صوتا رقيقا فهو الرّنين ، فإذا أخفاه فهو الهنين ، فإذا أظهره فخرج خافيا فهو الحَنين، فإذا زاد فيه فهو الأنين، فإذا زاد فيه فهو الخنين"(35). إن التنويعات الدلالية التي أدخلتْها أحرف الإبدال على المعنى العام لمجموعة هذه الكلمات وهو صوت المريض، هي مما لا يَخْفى.

د – ومما جاء في مخصص ابن سيده:" الحوَص: أن تضيق إحدى العينين دون الأخرى... والخَوَص: ضيق العين وصغرها خِلْقة أوداءً "(36). وجاء فيه: "العطَفُ : كثرة شعر الحاجبَيْن... والغَطَف : قِلّة شعر الحاجبين، وربما استعمل في الشَّعر، وهو ضد الوَطَف "(37). فالعَطَف والغَطَف والوَطَف دلالتها العامة على شَعْر الحاجبين، لكنَّ بعضها دل على الكَثْرة والآخر على القِلّة؛ وحول الشَّعْر أيضا جاء قوله:" الجَلَحُ هو أن يذهب من مقدّمه [مقدم الرأس] ثم الجَلَه ثم الجلا وهو أكثر من ذلك" (38).

هـ – وممَّا نقله ابن منظور في لسان العرب: "إذا كانت في السرَّة نَفْخة فهي (بُجْرَة)، وإذا كانت في الظّهر فهي (عُجْرة) "(39). وورد فيه قولهم:" لقد أبْعَطُوا إبْعاطاً شديداً أي أبعدوا و لم يقرُبوا من التسلح...وأبْعَط في تسَوم: تباعد وتجاوز القدر "(40). ونلحظ كيف أن لإبعاط قد جاء لدلالة اجتماعية خاصة هي البُعد عن الاتفاق وليس لدلالته المكانية العامة. وقد صرح ابن منظور بالفروق الجزئية التي يوفرها الإبدال فقال في مادة (تبع):" تبع الرجلُ رأسه: أخرجه من شيء كان فيه، وهو شبْه (طبع) إلا أنّ طَبَع أعمّ "(41).

إن ما ذكرناه حول الأثر الدلالي لظاهرة الإبدال لم يكن إلا تمثيلا، ولو أردْنا الإحصاء لضاقت بنا الصفحات. فهل من مسوغ بعد هذا لأن يقال إن الإبدال هو اختلافٌ لهْجيّ ليس غير، كما صرّح أبو الطيب اللغوي، أوأنّه تطوُّرٌ صوتيّ لا أكثر، كما نُقِل عن الدكتور إبراهيم أنيس(42).

ثم إذا كان العرب قد أعطَوْا لتغيّر الحركات دلالات تنويعيّة كقولهم: كتب وكُتِب وكُتُب، وشرْبة وشِرْبة وشُرْبة. وإذا كانوا قد حمّلوا تتابُع الحركات في البناء معنى تتابع الحدث نحو:" النّقزان والغليان، فقابلوا بتوالي حركاتِ المثال توالِيَ حركات الأفعال "(43) فأيّة غرابة في أن يُعطوا للإبدال دلالات خاصة بحسب حاجتهم التعبيرية؟ إننا لا ننكر أن يكون بعض الإبدال اللغوي لغات قبائل أو لهجات، على حد تعبير المعاصرين. إلا أننا نُنكر أشد الإنكار أن يكون هذا الإبدال دون دلالات البتة.

ولايُقلّل من القيمة الدلالية للإبدال أن تُعَدَّ كلّ من الكلمتين المظنون وقوع الإبدال فيها، أصلا في بابها. يقول ابن جني: "بابٌ في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه: فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعا أصليْن، لم يسِغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دلّ دالّ أو دعت ضرورةٌ إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِل بموجب الدلالة، وصِير إلى مقتضى الصنعة. ومن ذلك قولهم: هَتَلَت السماء وهتنَت، هما أصلان ألا تراهما متساويين في التصرُّف، يقولون: هتنت السماء تهتانا، وهتلت تهتل تهتالا، وهن سحائب هُتُّن وهُتُّل" (44).لقد ذهب ابن جني هنا إلى أصليَّة كلٍّ من الحرفين

النون واللام وأنهما ليسا مبدليْن أحدهما عن الآخر، ونكن هل يعني الحكم بأصليتهما الحكم بترادف الكلمتين (هتل وهتن)، وهل يعني أيضا أن (هتل وهطل) مترادفان، وقد رأينا ابن السكيت يبين الفروق الدلالية فيصرح أن الهتْل فوق الهطْل؟(45).

إن اللغويين يفرقون بين الحرف المبدَل والمبدَل منه من قبل أن الحرف المبدل يسقط في التصريف، وأن المبدَل منه يثبت، كما يدل على ذلك قول ابن جني السالف؛ ونكننا نرى أن هذا الحكم - على صحّته- ليس مطلقا، فقد يحدث أن يقع الإبدال في حرف من حروف الكلمة ويشيع وتُصرّف الكلمة التي وقع فيها، فلا يُدرَى حينئذ أيّ الحرفين هو الأصل وأيهما هو المُبْدَل. فإذا كان أكبر لغويّين في القرنين الثالث والرابع أعني ابن السكيت وابن جني، قد اختلفا في أصليّة أو بدلية حروف كلمة واحدة هي (هَتَل وهَتَن وهَطَل) إذ عدَّها ابن السكيت من المُبْدَلات، بدليل ذكرها في كتابه، وعدَّها ابن جني أصولا بنصه، فكم سيكون من العسير علينا نحن المحدَثين أن نميز بينهما؟ ومن هذا القبيل في الخلاف بين اللغويين ما جاء في لسان العرب في مادة (تبن) بمعنى دَقّق النظر:"قال الليث: طَبن له، بالطاء في الشرّ. وتَبنَ له، في الخير. قال أبو منصور: هما عند الأئمة واحدٌ، والعرب تبدل الطاء تاء لقرب مخرجيهما؛ قالوا: مَتّ ومَدَّ ومَطّ." ولعل من قال بأصليّة كلٍّ منها ذهب إلى أن هذه الأحرف (التاء والدال والطاء) تثبت في تصاريف كل فعل منها؛ هذا صحيح، ولكن هل نحن مقتنعون بأن (مَدَّ ومَطّ) هما بمعنى؟ وهل يصح قولنا (مَطّ الحبلَ) كقولنا: مَدَّه، وهل يصح (مَطّ إليه بنسب) كقولنا: مَتّ إليه بنسب؟ وهَبْنا سلّمنا أن هذه الأحرف في الكلمات الثلاث هي أصول كلُها، فبماذا نُعَلل هذا التقارب بين معاني كلماتها، وهو تقارب يدل على فروق نوعية في المعنى العام لها وهو (الإمطار) في مثال الثعالبي و (المَدّ) في مثال ابن منظور؟ هل نلجأ إلى الاستعانة بمقولة القيمة التعبيرية للحرف العربي، هذه المقولة التي تحمل من خِصْب الخيالِ اللغوي أكثر مما تحمل من الحقائق اللغوية؟

إن أمثال هذه التغيرات بين حروف الكلمات متشابهة المعنى لابد من أن تكون-على الغالب-أحد شيئين:

ا - إمّا إبدالاً مقصودا طرأ على الكلمة طلبا لمعنى جديد بعد أن كانت قد وُضعت على حرف واحد لمعنى أصلي،إذ لايعقل أن يضع الواضع كلمتين مترادفتين بداءة.

ب - وإما أن تكون اختلافا لهجيا بين القبائل، كانت تدل على الترادف أولا ثم تطوَّرت إلى أن أصبح لكل كلمة معنى يغاير معنى الكلمة الأولى.

وفي كلتا الحالتين فنحن أمام تغيير في حرف من أحرف كلمة أدَّى إلى تغيير محدَّد في المعنى، وهذا ما نسميه إبدالا دلاليا. وإن هذا الإبدال الدلالي يؤدي وظيفة مطلوبة في اللغة، وهي الدلالة على الفروق النَّوْعيَّة الجزئيَّة في إطار المعنى العام، دون النظر إلى أي الحرفين هو أصلٌ وأيهما هو المُبْدَل ، وهو يقابل الإبدال اللغوي غير الدلالي، كإبدال الإتباع والتصحيف وخطأ السمع، ممَّا أخرجناه من دائرة اهتمامنا.

4) الاشتقاق الإبدالي لدى المحدثين:

سلف القول إن بعض القدماء ومعظم المحدثين سموا الإبدال بالاشتقاق الأكبر (46). وفي هذه التسمية إقرارٌ بأن الإبدال من أنواع الاشتقاق، وأننا آثرنا - للتوضيح -

تسميته بالاشتقاق الإبدالي. وهو اشتقاق يقوم على الإبدال اللغوي الدلالي الذي يحمل معه تنويعا على المعنى العام للكلمة المبدل منها حرف.

أقر اللغويون المحدثون الاشتقاق الإبدالي وسيلة توليد هامة. ودعوْا إلى الأخذ به على الصعيدين: النظري والتطبيقي:

ا – فعلى الصعيد النظري: دارت حوله بحوث عديدٍ من اللغويين المحدثين رامية إلى الأخذ به وتقييسه:

ا – حاول د.صبحي الصالح أن يربط هذه الظاهرة بنظرية الثنائية اللغوية عندما قال:"فكان من أسرار العربية تبعا لهذا أننا كلما رَدَدْنا موادَّها المزيدة إلى الصورة الثنائية التاريخية وجَدْنا الحرف الذي ثَلَّث أصلها ما يبرح ذا قيمة تعبيرية ذاتية.، توجه المعنى العام الأصلي، توجيها خاصا وتزيده تنوُّعاً وتقْييداً"(47).ودلّل على ذلك بأن" الجذْل أصلٌ عام للشجر،ولكنه للنخلِ (جذْع)، والعين الحلقيَّة أقوى من اللام المُذْلَقة"(48). لانريد الدخول في بحث قوّة الحروف وضعفها فما كتب حولها حتى الآن لايرتقي إلى مستوى الدراسة العلمية الإحصائية. كما لا نريد الدخول في بحث نظريَّة ثنائية اللغة، إذ ليس هذا مكان بحثها؛ كما أن مقولتنا تستقيم دون الاعتماد عليها أصلاً. ولكن في عبارة الدكتور الصالح ما يبين موقف المحدثين من مهمة الاشتقاق الإبدالي.

ب – أما الأستاذ عبد الله أمين، صاحب كتاب الاشتقاق، فقد كان أوضح وأكثر مباشرة في دعوته حين قال: "وهذا الضرب من الاشتقاق يمكن أن يُنتفَع به في اشتقاق اسمين لمسمّيين متشابهين في الشكل والعمل أو في أحدهما، إن كان بين الاسمين والمسمّيين ملاءمة؛ مثال ذلك: (الغُمْنة والغُمْرَة)، يمكن أن يسمى المسحوق الذي تطلي به السيدات وجوههن وأيديهن (غُمْرة) ، والمعجون الذي يستعمل استعمالَه (غُمْنَة)، بإبدال النون من الراء، لتقاربهما مخرجا وصفة. و(الأزْمَة والأزْبَة) وهي الضيق والشدَّة، يمكن أن نطلق على الضيق المالي (أزمة) وعلى الضيق السياسيّ مثلاً (أزبة)، بإبدال الباء من الميم لتجانسهما أي اتفاقهما مخرجا واختلافهما صفة...و (الكَثْأة والكَثْعَة) ما يَعْلو اللبنَ من دَسَم، يمكن أن يُطْلق أحد اللفظين على ما نسميه (القشْدَة) والآخر على ما نسميه (الكريم) بإبدال الهمزة من العين لتقاربهما مخرجا وصفة"(49).

ج – أدرك المجمعي عز الدين التنوخي أهميّة الإبدال في وضع المصطلحات العلميَّة فقال في مقدمة تحقيقه لكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي:"ومن فوائده أنه قد ينتفع به في المصطلحات العلمية، بتخصيص اللفظتين المتعاقبتين (50) لمسميين متشابهين بينهما علاقة معنوية"(51). وبعد أن يستعرض جملة صالحة من أمثلة قديمة وحديثة تؤيد مذهبه قال: " وعلى هذا الأسلوب أرى أن نسمّي كَسَّارة الجوز (casse-noix): مِرْضخة، وكَسَّارة اللّوْز (casse-noisette): مِرْضحة، بالحاء المهملة، والعكس جائز. وأرى أن سَلَفَنا الصالح عرف كيف يستعمل لغته فخصّص (الغَبْن) للثوب و (الخَبْن) للعَروض، وهما في الأصل بمعنى متشابه "(52).

د – أما الأستاذ عبد الله العلايلي، فقد تجاوز الإقرار به وسيلة توليد هامة، إلى اقتراح شروط للإفادة منه فقال: " وفائدة الإبدال في الوضع الجديد ظاهرة جدا،